



جامعة الملكة أروى
Q A U

الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية

شاييف بن علي جار الله

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2014

"الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية"
ماهيته، واقعه، معوقاته وسبل تجاوزها

إعداد /

شاييف بن علي جار الله

باحث أكاديمي متخصص في العلاقات الدولية

المقدمة :

يعد مصطلح الحكم الرشيد (Good governance) واحداً من أهم المفاهيم واسعة الاهتمام والانتشار سيما في منطقة ما اصطلح على تسميته بالشرق الأوسط الجديد حيث تعود بداية الأولى إلى بداية العقد الأخير من القرن العشرين (التسعينات) من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين .

كألية لإحداث التنمية المجتمعية الشاملة في الدول النامية نتيجة لعدم قدرة المؤسسات الحكومية عن تحقيق الأهداف المرجوة من وجودها أصلاً بسبب العديد من العراقيل والتشوهات لدى تلك الحكومات وكون الجمهورية اليمنية واحدة من تلك الحكومات التي اهتمت بالحكم الرشيد منذ فترة ليست بالقصيرة وذلك من خلال جملة من الإجراءات التي اتخذتها بالتشارك مع الجماعة الدولية سيما بعد ظهور النظام الدولي الجديد واستفراء المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) بقيادة العالم وفرض نموذج القائم على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير واقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كمتطلبات لبناء الحكم الرشيد وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية الى أي مستوى

استطاعت اليمن التقدم في تحقيق الحكم الرشيد؟

والتي يمكن من خلالها استخراج الأسئلة التالية :

ما هو الحكم الرشيد ؟

ما هو واقعة في الجمهورية اليمنية ؟

ماهي معوقاته في الجمهورية اليمنية ؟

وهل من سُبُل للخلاص من تلك المعوقات ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال البحث .

المبحث الأول

ماهية الحكم الرشيد

المطلب الأول : مفهوم الحكم الرشيد

ينبغي علينا ابتداءً أن نحدد مفهوم الحكم ومن ثم الحكم الرشيد، فالحكم مفهوماً قديماً قدم الحضارات البشرية ذاتها وهو مفهوم يعبر عن ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي كما أنه يحمل معانٍ متعددة الأمر الذي يشكل صعوبة في تحديده بدقة لاستخدامه في ميادين معرفية ومستويات عملية مختلفة ويمكن إرجاع البدايات الأولى لمفهوم الحكم إلى القرن الثاني عشر الميلادي في فرنسا حيث تم استخدامه كمرادف لمفهوم الحكومة ويرى محمد عايد الجابري أن ترجمة لفظ (Governance) الإنجليزية بدل لفظ الحكم المعربة لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم ويرى استخدامه كما هو (كوفر نانس) أي استعمال الترجمة

الحرفية¹ وهنا لا بد من التفريق بين مفهوم الحكم والحكومة كون الحكم أوسع نطاقاً من الحكومة باعتبار أن الحكم يشتمل على أعمال المؤسسات غير الرسمية من المنظمات المدنية والقطاع الخاص بالإضافة إلى الأعمال التقليدية الرسمية للسلطات (التنفيذية - التشريعية - القضائية) ويمكن تعريف الحكم أنه تعبير عن إدارة وممارسة السلطة بمستوياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواءً كانت مركزية أو لامركزية محلية أو إقليمية² وانطلاقاً مما سبق فإن مفهوم الحكم مفهوم شامل لكل ما يحتويه شؤون الدولة سواءً في المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية.

أولاً : تعريف الحكم الرشيد :

لقد أصبح الحكم الرشيد محط اهتمام جميع المؤسسات الدولية والدول على حد سواء لكن يجب الإشارة إلى أنه ومع هذا الاهتمام تعدد المرادفات التي تعبر في مجملها عن مفهوم واحد حسب اطلاعي ومعلوماتي منها (الحكم الجيد، الحكم الصالح، الحكم الراشد، الحاكمية، الحوكمة، الحكائية، الحكم السليم، والحكم الرشيد والحكم الفاعل الخ) وهنا لا بد من الإفادة بأن الحكم الرشيد له خليفة تاريخية إلا أنه أعيد استخدامه في القواميس المعاصرة للشأن السياسي والعلاقات الدولية³ سيما من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية صندوق النقد والبنك الدوليين ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية . وقد شيع استخدام هذا المفهوم من بداية عقد التسعينات⁴

ويرجح الدكتور / سورين يتقوان وزير خارجية تايلاند السابق بروز الحكم الرشيد إلى العام 1980م حينما بدأت عجلة التنمية في النظام الدولي تتراجع مؤدية إلى عدم الاستقرار في النظام الاجتماعي وغياب الاستقرار الداخلي⁵.

ويمكن وضع التعريفات التالية للحكم الرشيد :

1- تعريف البنك العالمي (World bank) :

يعد البنك العالمي (الدولي) أحد المؤسسات الدولية ذات الاهتمام المتعاطم بأحداث التنمية الشاملة والمستدامة في أنحاء مختلفة من العالم والتي من متطلباتها تحقيق إصلاحات هيكلية لجميع مفاصل الدول محل الدعم والتي تتمحور حول بناء الحكم الرشيد وقد عرف البنك العالمي (الحكم الرشيد على أنه الطريق أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية)⁶ ومن خلال هذا التعريف يتبين إنحصارة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهو أمر مقبول كون البنك العالمي يشتغل على القطاعات الاقتصادية وهو موضوع حيوي بصلاحه تتحول كثير من القطاعات كونه ملائم لتفاصيل حياة الناس ابتداء من رغيف الخبز وانتهاء بحالة الرفاة الاجتماعي بمعنى آخر أن التغييرات التي قد تحدث في الجانب الاقتصادي أنها حتماً ستؤثر على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.... الخ

¹ حسين عبد القادر , الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية , مذكرة ماجستير , جامعة أبي بكر بالقايد , تلمسان 2012, ص23

² حسن كريم , مفهوم الحكم الصالح , في كتاب الفساد والحكم الصالح , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ط1, ص6

³ عبد الرزاق المقرري , الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد , دار الخلدونية للنشر والتوزيع , الجزائر , ط1 ص16.

⁴ زهير عبد الكريم الكايد , الحكائية (Governance) قضايا وتطبيقات , المنظمة العربية للتنمية الإدارية بيروت , ط1, ص9.

⁵ خالد حسين اليماني , تقرير بعنوان (المشاركة في الندوة الدولية من أجل ممارسة الحكم الجيد لنشر قيم الإنسان , 15-16 سبتمبر

2001, ص5.

⁶ خيرة عبد العزيز , دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري , الجزائر , بحث غير منشور ,

جامعة الحاج لخضر . باتنة , ص318.

وعرف الحكم الجيد على أنه ممارسة السلطة باسم الشعب بأساليب تحترم استقامة حقوق وحاجات جميع المقيمين ضمن حدود الدولة ويرتكز على قيمتين جوهريتين هما : التضمينية (الاندماج) والمساءلة (المحاسبة).

2- تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) :

لقد عرف الحكم الرشيد على أنه ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات⁷. ويعد هذا التعريف أكثر تفصيلاً من سابقة رغم اقتصره على الجوانب الاقتصادية والإدارية كركيزة أساسية له.

3- تعريف اتفاقية شراكة كوتونو :

وهي اتفاقية موقعة بين الإتحاد الأوروبي و 77 دولة من جنوب الصحراء الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي حيث عرفته على أنه (الإدارة الشفافة القابلة لمحاسبة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستدامة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية مؤسسية تحترم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون⁸.

4- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكم الرشيد بأنه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع إيجاد العلاقة التي تنثير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .

5- تعريف لجنة الحاكمية الإجمالية العالمية 1995:

الحكم الرشيد هو مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة والمتنازع حولها⁹. أما هذا التعريف وهو أكثر عمومية إلا أنه ركز على الجوانب الإدارية سواء كانت بصورة جماعية بالمؤسسات أم فردية .

6- تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة :

يشتمل الحكم الرشيد على التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية وتعالج التساؤلات التالية :

أ- كيف وإلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية ؟

ب- ما مدى كفاءة وإدارة الموارد والخدمات العامة ؟

ت- كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة استخدام قوتها وسلطتها ؟

ث- كيف تخلق لدى موظفي الحكومة الإحساس بأنهم مسئولين عن تصرفاتهم ؟

ج- كيفية التعامل مع الشكاوى؟ (1)

7- تعريف الأمانة العامة للأمم المتحدة كوفي عنان :

⁷ www.unpd.org

⁸ سفيان فوكة ومليكة بو ضياف , الحكم الراشد والاسترشاد السياسي ودورة في التنمية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الجزائر , الشلف 2008, ص4.

⁹ حسين عبد القادر , الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية , رسالة ماجستير , جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان الجزائر , ص27-28.

لقد عرف الحكم الراشد على أنه لا يمكن فرضه من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، وإنما هو أنجاز ونتيجة بحد ذاتها وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياساتها والسلطة الشرعية، لا يمكن تحقيق الحكم الرشيد، مؤكداً على بناء البيئة المساعدة والمناسبة وهو ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل لكافة المواطنين بصورة مستمرة في صناعة مستقبل أوطانهم¹⁰.

وبناء على ما سبق فإنه لا يوجد تعريف جامع لمصطلح الحكم الرشيد لأن كل مؤسسة تعرفه من الزاوية التي تنتمي إليها وكذلك بالنسبة للمفكرين وإجمالاً يمكن لنا القول بأن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يوفر للإنسان الحياة الكريمة انطلاقاً من قواعد المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والحرية بأبعادها المختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية والتأكيد على تشارك المواطنين في ريم السياسات ووضع القرارات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص .

المطلب الثاني : أبعاد الحكم الرشيد

هناك العديد من الرؤى حول أبعاد الحكم الرشيد التي تتضمن أربعة أبعاد ككل متكامل لا يمكن تحقيقه إلا بوجودها وهي كما يلي :

- 1- **البعد السياسي** : يعد هذا البعد واحداً من الأبعاد التي لا يتحقق الحكم الرشيد بدونها والذي يعتبر الركيزة الأولى له ويتطلب توفير الشرعية للسلطة الحاكمة أي أن تكون المؤسسات نابعة من الإدارة الشعبية عبر انتخابات حرة وشفافة ونزيهة ودورية، وتمارس نشاطها في الرقابة على الحكومة وغيرها . كما يستند البعد السياسي على ضرورة تشارك الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة في أي مجتمع .
- 2- **البعد الاقتصادي والاجتماعي** : لأنه اقتصادي يشترط هذا البعد نشاط الحكم وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية . وأنه اجتماعي لأنه يعمل على التوزيع العادل للثروات وفقاً لمعايير الإنتاج وهذا يوضع المواطنين في طلب الإصلاحات الإدارية ونجد أنه أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تمحور عملها في الثلاثة مجالات الآتية :

أ- تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي

¹⁰ زهير عبد الكريم الكايد , مرجع سابق ,ص17.

ب- تخفيض حجم القطاع العام
ت- إصلاح الإطار العام التنظيمي

- ويجب استنادا على ما سبق دعم القطاع الخاص بنظام مصرفي فاعل يسعى لتعزيز قيم العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية، المعلومات، الإحصائيات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية¹¹
- 3- **البعد القانوني** : يتحقق هذا البعد من خلال تطبيق شروط مشروعية جميع التصرفات للهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته المؤسسات المنتخبة والمعبرة عن إرادة الشعب هذا من زاوية ومن زاوية أخرى يتيح لجميع المواطنين عبر القنوات مناقشة الحكام في جميع تصرفاتهم ومن خلال هذا البعد تتوفر المشروعية لجميع تصرفات الحكومة وبالتالي تكون محل رضى الجماهير في غالب الأحيان الذي يؤدي إلى توافق كل القوى السياسية والمجتمعية الذي هو تجسيد فعلي للحكم الرشيد والاستقرار السياسي
- 4- **البعد التقني الإداري** : هو ما يتصل بإجراءات الإدارة من حيث الكفاءة والفعالية وهو ما يمكن التعبير عنه بتوفر جهاز قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المناطة به بطريقة فعالية شفافة مرتكزا على مكافحة الفساد الإداري بكل مستوياته وتجاوز عيوب البيروقراطية وإنفاذ القانون المحدد لحقوق وواجبات الموظفين في أعلى الهرم الإداري أو أسفله .¹²

المطلب الثالث : فواعل وآليات الحكم الرشيد

- لا شك في أن للحكم الرشيد فواعل وآليات يتركز عليها ويتحدد من خلالها لكي نميز بين الحكم الرشيد والحكم السيئ أو غير الرشيد، ويمكن القول بأن فواعل الحكم الرشيد هي كما يلي :
- الدولة بكل مؤسساتها الرسمية
 - المجتمع المدني
 - القطاع الخاص
- أما فيما يتعلق بآليات الحكم الرشيد فهناك العديد من المعايير سنتطرق إليها بعد عرض موجز عن فواعل الحكم الرشيد .
- 1- **الدولة (state)**: تعتبر الدول بكل مؤسساتها المختلفة المحور الرئيسي والأكثر ديناميكية وفعالية في سبيل تحقيق مبادئ الحكم الرشيد انطلاقا من أنها صاحبة المبادرة على وضع السياسات العامة في البلاد فعلى سبيل المثال للحصر هي التي تقوم بسن التشريعات والقوانين والإشراف على تنفيذها وعليه فهي المعينة بوضع آليات تنظيمية مناسبة لتجسيد منطلقات الحكم الرشيد وهذا يأتي عن طريق إفساح المجال للمشاركة الشعبية الواسعة واحترام حقوق

¹¹ سفيان فوكة ومليكة بوضياف , مرجع سابق , ص5-7.

¹² عمار بوحوشي , الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة , دار البصائر للنشر والتوزيع , ط2 , 2006,ص39.

الإنسان احترام حرية الإعلام واحترام معايير العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة فالدولة هي وحدها الكفيلة والقادرة على إيجاد التوازن في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية¹³ وهي المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المناسبة للتنمية البشرية في المجتمع .

2- **المجتمع المدني (civil society)** :تعد منظمات المجتمع المدني الضلع الثاني إلى جانب الدولة في تحقيق التنمية المجتمعية بكل مستوياتها فهي تتضمن (مؤسسات ومنظمات غير حكومية ونقابات مهنية وجمعيات ثقافية وتعاونية وسائل إعلام خاصة بالإضافة إلى الأحزاب السياسية غير الممثلة في الدولة وتمارس هذه المؤسسات دور متوازناً من الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية إلى جانب القطاع الخاص ناهيك عن عملها في تحقيق التكافل الاجتماعي وتوثيق الهوية الوطنية ورفع مستوى المشاركة الشعبية في الحياة العامة¹⁴ بمعنى أنه لولا وجود قصور في أداء الحكومات لما وجدت منظمات المجتمع المدني فهي تسهم في شتى ميادين الحياة السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية،المهنية النقابية والتكنولوجية ويشكل المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي للمجتمع .

3- القطاع الخاص (Privit scator):

أصبح القطاع الخاص الضلع الثالث إلى جانب الدولة والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد وفقاً لما ورد في منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع تعاظم حجم القطاع الخاص في الدول التي تسعى لتطبيق مبادئ وأهداف الحكم الرشيد فإنه يعد ميكانزم فاعل لبلوغ هذا الحكم،من خلال توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة بالتشارك مع الضلعان السالفي الذكر .كما أنه يستطيع توفير الشفافية في عدد غير محدد من القطاعات لتحكمه في نشر المعلومات ويجب عليه تحمل مسؤولية أكبر في تدريب وتأهيل القوى العاملة وتمكين العمال من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة تكنولوجياً¹⁵ ويهتم القطاع الخاص بصورة كبيرة بالاستثمار وتشغيل اليد العاملة ورفع مستوى المعيشة .

آليات الحكم الرشيد:

هناك العديد من الدول والمؤسسات الدولية التي سهمت في وضع آليات الحكم الرشيد ويمكن أدرج

الآليات كما يلي :

1- لجنة حقوق الإنسان : أصدرت اللجنة قرار تحت رقم 2000/64 حدث فيه جملة العناصر التي يجب توافرها في الحكم الرشيد على النحو التالي :

- الشفافية
- المسؤولية
- المسائلة
- الاستجابة لتطلعات الشعب واحتياجاته

¹³ د. محمد غربي ، الديمقراطية والحكم الرشيد ، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ، مجلة دفاتر السياسية والقانون : عدد خاص افريل 2011، الجزائر ، ط1، ص10.

¹⁴ حسين عبد القادر ، مرجع سابق ، ص39-49.

¹⁵ سفيان فوكة وملبكة بوضياف ، مرجع سابق ، ص9.

- التنمية البشرية المستدامة
- وقد طرحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الآليات التالية :
- المشاركة
- الديمومة
- الشرعية والقبول من طرف السكان
- الشفافية
- الإنصاف والعدل والمساواة
- القدرة على تنمية الموارد
- الحث على التوازن بين الأجناس
- التسامح وتقبل الآراء الأخرى
- القدرة على تعبئة الموارد لأغراض اجتماعية
- تقوية الآليات الأصيلة وتأهيل المواطنة
- التطابق مع القانون
- الاستخدام العقلاني والفعال للموارد
- توليد وتحفيز الاحترام والثقة
- المسؤولية
- القدرة على تعريف الحلول العقلانية والتكفل بها
- التشجيع على تحمل المسؤولية والتسهيلات
- الضبط أكثر من قبل الرقابة¹⁶
- 2- الخارجية الأميركية : حددت مجموعة من الآليات التي يتركز عليها الحكم الرشيد
- انتخابات حرة ونزيهة
- سلطة قضائية مستقلة وحكم القانون
- حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة
- محاربة الفساد
- الاستثمار في الشعب¹⁷
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): يركز على الآليات التالية :
- التمكين
- الحريات السياسية والمساواة
- التعاون والتوافق
- حرية الرأي والتعبير
- العدالة في التوزيع
- مراقبة السلطات
- الاستفادة
- التسهيلات الاقتصادية

¹⁶ أيمن طه حسن أحمد , المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية , رسالة ماجستير 2008, نابلس , فلسطين , ص40.

¹⁷ بولادويريانسكي , مبادئ الحكم الرشيد , 2004, ص1-2.

- الأمان الشخصي
- تكافؤ الفرص
- ضمانات الشفافية والمساءلة
- حسن الاستجابة¹⁸

4- البنك الدولي (World bank): لقد وضع البنك الدولي آليتين أساسيتين للحكم الرشيد كما يلي :

أ- التضمينية : وتعني ضمان لبعض حقوق المواطنين الأساسية بما فيها المساواة أمام القانون وحق المشاركة في عملية إدارة الحكم .

ب- المسائلة : بمعنى أن تكون الأطراف المنتجة من الشعب مسئولة أمامه عن أخطائها بحيث تحصل على المكافآت في حال أحسنت التصرف كما أنها إدارة الحكم بمعنى آخر تركز المسائلة على فكرة امتلاك الشعب الحق بمسائلة حكومته على كيفية استعمالها لسلطة الدولة وموارد شعبها .¹⁹

ومن خلال ما سبق ذكره من الآليات المقدمة من المؤسسات الدولية والدول يتضح بأن الحكم الرشيد لا يمكن تحقيقه إلا من خلالها ويمكن الاسترشاد بما أورده البنك الدولي كونه وضع آليتين عامتين يتمحور تحتها العديد من الآليات التضمينية والمساءلة .

وتعني التضمينية أن جميع المواطنين يتمتعون بحقوقهم الأساسية بما فيها توفير المعالجات والمراجعات التي يضمنها حكم القانون والتي يأتي في مقدمتها الحق في الإنصاف والتسامح بين جميع فئات الشعب وأفراده ناهيك عن أداء الحكومة مع الأفراد والجماعات على قدم المساواة دون أي تمييز وتوفير فرص متكافئة لجميع الخدمات المقدمة منها ويعد هذا مفهوم شامل لعدد من الحقوق أما المسائلة فهي تعني أن الأفراد والأشخاص المنتخبين من الشعب بصورة مباشرة أو غير مباشرة فإنها تحت طائلة القانون والاستجواب والمحاسبة في حال تبين تورطهم بأخطاء ارتكبوها والمقابل فإنهم سيحضون بالتكريم والمكافئة عندما يحسنون التصرف ويحققون النجاحات وتأكيداً لما سلف فإن المسائلة هي متصلة بتدفق المعلومات بصورة شفافة لكي يتمكن الأفراد والجماعات بصورة فردية أو منظمة من ممارسة حقهم في محاسبة المسؤولين عن السلوكيات البادئة منهم .

المبحث الثاني

واقع الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية

المطلب الأول : بدايات الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية

مرت اليمن عبر تاريخها الطويل بمحطات هامة يجب الإشارة إليها بصورة سريعة مثل الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962م في شمال اليمن وثورة 14 أكتوبر 1963م في جنوب اليمن ليشكلا نقطة فاصلة للتحول إلى مرحلة الولوج للعصر الانفتاح عوضاً عن العزلة والتحرر من الاستعمار بدلاً عن الاحتلال وفي تلك الحقبة التاريخية كانت تتصف الدول ايدولوجياً بالرأسمالية التي تدور في فلك الدول الغربية وأمريكا والدول الشمولية والتي تميل إلى الاتحاد السوفيتي سابقاً حيث كانت الجمهورية اليمنية العربية (سابقاً) تميل للرأسمالية على استحياء

¹⁸ تقرير التنمية البشرية 2004, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , الحرية الثقافية في عالما المتنوع , مطبعة كركي , 2004, ص12.

¹⁹ البنك الدولي , الحكم الجيد , تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا , دار الساقى بيروت لبنان , ط2004, ص1, ص57.

وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقاً) تدور في فلك المعسكر الشرقي الشمولي الاشتراكي إلا أنه وبعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م الذي يعد بحق حدثاً غير مجرى كثير من الأمور في البلاد في سياق تحقيق الإصلاحات السياسية الشاملة على المستوى الجيوبوليتيكي وذلك باندماج شطري اليمن في كيان جيوبوليتيكي واحد واعتماد مبدأ التعددية السياسية والحزبية كركن أساسي للنظام السياسي الجديد مفسحاً المجال للمواطنين أفراد وجماعات في ممارسة حقهم في الحرية السياسية والاقتصادية الثقافية والاجتماعية بنصوص دستورية وقانونية كفلت للمواطنين تلك الحقوق بما فيها الحق في المشاركة السياسية ورسم السياسات ووضع القرارات العامة في البلاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة وحرية الرأي والتعبير، الحق في تأسيس والانضمام الي الجمعيات والمؤسسات المدنية ذات المستويات المختلفة والمشارب الفكرية المتنوعة بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تعنى بالمسائلة والرقابة ومكافحة الفساد وتجدر الإشارة إلى أن العام 1995م شهد المحطة الأولى في تبني حكومة الجمهورية اليمنية برنامجاً شاملاً للإصلاحات الإدارية الاقتصادية النقدية المالية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي (Fund monetary international) والبنك الدولي (World bank) وهيئة التنمية الدولية (Association Development international) استطاعت عبره الحكومة اليمنية من تحقيق العديد من الأهداف المسطرة في الجوانب الاقتصادية النقدية والسعريه²⁰ والسياسية والقضائية والقانونية والاجتماعية فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تضمنت برامج الحكومات المتعاقبة منذ تحقيق الوحدة اليمنية إلى يومنا هذا جملة من الأهداف الرامية إلى إعادة النظر في وظيفتها والدور المناط بها مثل:

- إعادة البناء المؤسسي والسعي نحو تطوير وتحديث الإدارة العامة في جميع مؤسسات الدولة
- تطوير البنى والهيكل التنظيمية والوظيفية وتوصيف الوظائف العامة وإلغاء الازدواجية والتكرار
- الاهتمام بالكفاءات الإنتاجية وتعزيز وتوزيع دور القطاع العام في تقديم الخدمات الاجتماعية وتقليص دورة في المجالات الانتاجية والتوزيع للخدمات وتركها للقطاع الخاص
- توسيع دائرة الصلاحيات للسلطة المحلية من خلال المشاركة الشعبية
- تعزيز الديمقراطية التعددية السياسية حرية الرأي والتعبير
- إصلاح السلطة القضائية والسعي نحو استقلال كافة أجهزتها وفرض احترام القانون وسيادته .²¹
- ان ما يجب الإشارة إليه هو أن البدايات الأولى لاهتمام الدولة بالحكم الرشيد بصورة رسمية يعود للرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م²² والتي خصصت حيزاً مناسباً للبناء المؤسسي والإداري للدولة باعتباره المحور الذي تدور حوله كافة الأنشطة²³ وتشمل رؤية اليمن الاستراتيجية 2025م على العديد من المحاور كما يلي :
- رؤية استراتيجية في المجال الاقتصادي وتضم العديد من المحاور التفصيلية
- رؤية استراتيجية في المجال الاجتماعي وتضم العديد من المحاور التفصيلية

²⁰ نبيل عبده شمسان القدسي , أثر الإصلاحات الإدارية على ترشيد وتقوم هيكل الوظائف والأجور في الجمهورية اليمنية دراسة مقارنة بتجربة المملكة الأردنية الهاشمية , مطبعة التوجيه 2010, اليمن , صنعاء ط1, ص63-64.

²¹ عبد الحكيم الشرجبي , أهمية الإصلاحات ومكافحة الفساد في اليمن (نحو بلورة لرؤية المانحين) بحث غير منشور , 2005, ص1.

²² هي وثيقة أعدت في مطلع الألفية الجديد.

²³ طه أحمد الفسيل , أهمية تعزيز منظومة الحكم الجيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية , في كتاب منظومة الاصلاحات الوطنية الواقع وآفاق المستقبل , معهد الميثاق , مطابع التوجيه , ط1, 2007, ص126.

- رؤية استراتيجية في المجال الثقافي وتضم العديد من المحاور التفصيلية
- رؤية استراتيجية في المجال العلم والتنمية وتضم العديد من المحاور التفصيلية
- رؤية استراتيجية في المجال السياسي وتشمل المحاور التالية :
 - أ- تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية
 - ب- تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية
 - ت- تطوير الإدارة الجيدة والشفافية
 - ث- تفعيل اللامركزية والسلطة المحلية
 - ج- تشجيع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني
 - ح- تعزيز وترسيخ الوعي السياسي وتقاليد الممارسة السياسية
 - خ- دعم السياسة الخارجية²⁴

استناداً إلى رؤية اليمن الاستراتيجية 2025م لقد وضعت العديد من الاستراتيجيات والخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة في الاستراتيجية منها على سبيل المثال الخطة الخمسية الثانية 2001-2005 التي اشتملت على مطالب لتحقيق أهدافها منها إجراء إصلاحات مؤسسية في البنيات والهيكل الحكومية المعنية بتطبيق ما ورد في الخطة الخمسية مع مواصلة برامج الإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي تفعيل دور الرقابة والمحاسبة والسلطة المحلية واللامركزية إصلاح جهاز العدالة، الأمن و الاستقرار كما وضعت استراتيجية التخفيف من الفقر 2003-2005 محوراً خاص يهتم بالحكم والإدارة الجيدة.²⁵

ومن خلال ما سبق يتبين بأن اليمن قد نحت منذ وقت ليس بالقريب في إجراء إصلاحات هيكلية في البنيات المؤسسية سيما بعد تحقيق الوحدة اليمنية 1990م التي تطلبت إجراء العديد من الإصلاحات على المستويات القانونية والمؤسسية بجوانبها المختلفة إلا أن التركيز على الحكم الرشيد لم يظهر بصورة رسمية إلا من خلال رؤية اليمن للاستراتيجية 2025م وما تفرع عنها من استراتيجيات قطاعيه وخطط خمسيه وبرامج مرحلية غير أن التطبيق الفعلي لكل هذا الاستراتيجيات والبرامج لازالت يواجهها العديد من العقبات والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في جزئية خاصة بها في هذا البحث .

المطلب الثاني : واقع الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية

قياس واقع الحكم الرشيد يحتم علينا العودة إلى الآليات المحددة سلفاً في الإطار النظري لهذه الدراسة لكي يتسنى لنا معرفة الواقع الذي بلغه الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية وعليه يمكن الاستعانة بالآليات التالية :

أولاً : التضمينية وهي تشمل العديد من الحقوق التي يمكن ادراج بعضاً منها كما يلي :

1- المشاركة (Participation): يعد مفهوم المشاركة من أهم الآليات لبناء الحكم الرشيد في هذه الدولة أو تلك ويعني اشتراك جميع قطاعات الشعب وفوا علة في رسم السياسات وصنع القرارات العامة في البلاد سواء كانوا أفراداً أو جماعات منضمين ضمن منظمات مدنية أو قطاع خاص أو غيره والجمهورية اليمنية قد عرفت بعد تحقيق

²⁴ وزارة التخطيط والتعاون الدولي , رؤية اليمن الاستراتيجية 2025.

²⁵ طه أحمد الفسيل , مرجع سابق ,ص127.

الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م تحولات لا يستهان به سيما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فعلى سبيل المثال لا الحصر قد عرفت دولة الوحدة العديد من الانتخابات ذات المستويات المختلفة ابتداء بالاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية النيابية والمحلية حيث جرت أول مشاركة للمواطنين في البلاد بتاريخ 15-16 مايو 1991م للاستفتاء على دستور دولة الوحدة والذي صوت له أغلب المشاركين بنعم للدستور المستقنى عليه²⁶ ثم جاء الانتخابات النيابية الأولى بتاريخ 27 أبريل 1993م وهي الانتخابات الأولى التنافسية بين الأحزاب السياسية باليمن الجديد الموحد ذات الصبغة التعددية للنظام السياسي وتلتها الانتخابات النيابية الثانية بتاريخ 27 أبريل 1997م والتي جاءت بعد حرب صيف 1994م حيث كان التنافس فيها أقل بسبب مقاطعة الحزب الاشتراكي اليمني الشريك في تحقيق الوحدة بسبب خروج معظم قياداته إثر حرب 1994م وتعد المقاطعة جزء من العملية السياسية أي أنه حق مكفول وتبعها أول انتخابات رئاسية تنافسية بين مرشحين اثنين رغم ما قيل وكتب عنها أنها مسرحية مفبركة إلا أنها محطة هامة في طريق بلوغ التداول السلمي للسلطة وكان ذلك بتاريخ 13 سبتمبر 1999م²⁷ ثم جرت الانتخابات المحلية الأولى في عهد دولة الوحدة بتاريخ 28 فبراير 2001م بالتزامن مع إجراء استفتاء على التعديلات الدستورية لبعض مواد الدستور وإضافة مواد أخرى بهدف إنشاء مجلس شورى يعيد فيه الكفاءات الخبرات والشخصيات الاجتماعية وذلك لتوسيع دائرة المشاركة²⁸ لتضيف محطة جديدة على طريق إشراك المواطنين في عملية صناعة القرار سيما في جوانبها المحلية والتنمية باعتبار أن الانتخابات المحلية ستمكن الأفراد من اختيار ممثليهم بالمجالس المحلية عن طريق الانتخابات السرية والمباشرة .

ثم أتت الانتخابات النيابية الثالثة في عهد دولة الوحدة بتاريخ 27 أبريل 2003م والتي تؤكد أمراً هاماً بالنسبة للباحث هو انتظام العملية الانتخابية وتحقيق التداول السلمي للسلطة التشريعية وفقاً لعملية تنافسية شهد لها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية رغم ما حصل فيها من أخطاء واختراقات للقوانين والنظم واعتبرها بعض المحللون اليمنيين إضافة جديدة لليمن في سجلها الديمقراطي الرامي إلى تحقيق الوعي والاستقرار وتثبيت دعائمه²⁹ .

وقد كانت هذه الانتخابات النيابية الأكثر فاعلية من جميع الزوايا التنافسية بين الأحزاب للحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد والأصوات لما من شأنه معرفة مكانه كل حزب وتنظيم سياسي على الساحة تجديداً وانتشاراً ومؤسسية بالإضافة إلى أن الانتخابات جرت في ظل رقابة محلية (مجتمع مدني) ودولية (منظمات إقليمية ودولية) ذات اهتمام وتخصص هذا الموضوع حيث منحت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء التراخيص اللازمة لنحو 25.000 شخص يمارس مهام الرقابة المحلية على سير العملية الانتخابية³⁰ إن عملية الرقابة على سير العملية الانتخابية تعد إجراء يحقق التطور في الانتخابات على مستويات مختلفة أحزاب أو أفراد سيما عندما يكون من يمارس ذلك العمل مؤهل ومدرب كونه يرصد الخروقات والجرائم الانتخابية ويضمنها في تقريره لكي يتفادها المعنيون في العملية الانتخابية القادمة³¹ .

²⁶ عبدالله حسين بركات وآخرون , الاستفتاء على دستور دولة الوحدة, 1991م, ص : 26

²⁷ اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الكتاب الإحصائي للانتخابات النيابية الرئاسية مطابع الحبيشي الحديثة صنعاء .

²⁸ موقع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء 2002-2005 14/1/2014 www.scer.com

²⁹ أحمد عبدالله الصوفي وآخرون , التحولات الديمقراطية في اليمن , مطابع التوجيه المعنوي , صنعاء , ص45.

³⁰ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية , التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في 27 أبريل 2003م , ص6.

³¹ شايف علي شايف جار الله , دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية باليمن , أطروحة ماجستير 2006, ص167.

وتلتها الانتخابات الرئاسية والمحلية في 20 سبتمبر 2006م وقد كانت الانتخابات الرئاسية الثانية أكثر فاعلية من سابقتها من حيث السباق بين المرشحين في تقديم الوعود للمواطنين من خلال البرامج الانتخابية أو كانت المنافسة محمومة بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح والمرشح فيصل بن سلمان وقد فاز الرئيس السابق بنسبة 77.17% وحصل المرشح بن سلمان على نسبة 21.82% حيث كان عدد المصوتين بلغ 9.748.456 ناخباً و ناخبه³². ويحدد الدستور العهدة الرئاسية بفترتين مدة كل واحدة سبع سنوات شمسية ابتداء من تاريخ أدائه لليمين الدستورية³³ وجرت في نفس الوقت الانتخابات المحلية الثانية والتي تسهم بصورة مباشرة في تحقيق العديد من الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتنمية بصورة شاملة وقد أشادت لجنة الاتحاد الأوروبي بالانتخابات وقالت عنها أنها منافسة سياسية مفتوحة وفعالية لكنها بالمقابل أشارت إلى بعض الخروقات والعيوب التي صاحبت العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها مثل مشاركة صغار السن في الاقتراع و ترهيب الناخبين وتوقيف مرشحي المعارضة الاستخدام المفرط لموارد الدولة من جانب الحزب الحاكم³⁴.

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية الثالثة المنفذة بتاريخ 21 فبراير 2012م بعدما اصطلح على تسميته بالأزمة السياسية الكبيرة التي عصفت بالعديد من الأنظمة العربية (ثورات الربيع العربي) واليمن واحدة منها وقد أفرزت اتفاقاً برعاية إقليمية ودولية (المبادرة الخليجية) التي جاءت الانتخابات الرئاسية كأحد بنودها والتي كانت انتخابات لمرشح وحيد هو المشير عبد ربه منصور هادي والذي جرى الاستفتاء عليه من خلال هذه الانتخابات والتي حصل فيها على ما نسبته 99.8% من إجمالي عدد المصوتين والمقدر عددهم 6.635.139 ناخباً و ناخبه. وكانت هذه الانتخابات هي الإهداء على الإطلاق ليس لشيء إلا أنها غير تنافسية فهي استفتاء شعبي يضيفي شرعية شعبية للرئيس المنتخب وشرعية ديمقراطية .

الحوار الوطني كآلية من آليات المشاركة السياسية الشاملة :

مؤتمر الحوار الوطني الشامل أتى عبر عملية دقيقة وحساسة في زمن دقيق وعصيب وفقاً لآليات واكبت المتغيرات الدولية وحافظت على الخصوصية المحلية حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 13 لسنة 2012م بتشكيل لجنة التواصل ثم أصدر القرار رقم 30 لسنة 2012م بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل بتاريخ 14 يونيو 2012م وقد حدد هذا القرار الفواعل السياسية والاجتماعية والشبابية المشمولة كما يلي :

- 1- الائتلاف الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه)
- 2- المجلس الوطني (اللقاء المشترك وشركاه)
- 3- الأحزاب السياسية والأطراف السياسية الأخرى
- 4- الحركات الشبابية
- 5- الحراك الجنوبي
- 6- الحوثيين (أنصار الله)

³² الموسوعة الحرة اليمن الانتخابات الرئاسية والمحلية بتاريخ 2014/1/23 ar.wikipedia.org

³³ دستور الجمهورية اليمنية، 2001، المادة 112، ص 68.

³⁴ مركز كارثني للشرق الأوسط ، نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية في اليمن، 2008، بيورت .

7- منظمات المجتمع المدني

8- القطاع النسائي

وتم تعيين عدد من الشخصيات عدد 25 فرداً يمثلون الثمان فواعل المذكورة أعلاه وذلك للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل³⁵.

وبعد ذلك صدرت العديد من القرارات، القرار رقم 5 لسنة 2012م بشأن إنشاء أمانة عامة لمؤتمر الحوار الوطني، القرار رقم لسنة 2012م بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل (ضوابط الحوار)، القرار رقم 11 لسنة 2012م بتشكيل مؤتمر الحوار الوطني الشامل، القرار رقم 12 لسنة 2012م بتشكيل هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل³⁶.

وقد صبت جملة هذه القرارات في اختيار 565 عضواً وعضوه في مؤتمر الحوار يمثلون كافة الفواعل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية اليمنية وقد تم تقسيم المؤتمرون إلى تسع فرق عمل هي كما يلي :

- 1- فريق عمل القضية الجنوبية
- 2- فريق عمل قضية صعده
- 3- فريق عمل بناء الدولة
- 4- فريق عمل الحكم الرشيد
- 5- فريق عمل التنمية
- 6- فريق عمل الحقوق والحريات
- 7- فريق عمل استقلال الهيئات وقضايا خاصة
- 8- فريق العدالة الانتقالية
- 9- فريق الأمن والجيش

عكفت فرق العمل التسع طيلة فترة تتجاوز العشرة شهور على وضع الحلول والمعالجات كل فريق فيما يخصه حيث بدأ مؤتمر الحوار الوطني الشامل بالافتتاح الرسمي بتاريخ 18 مارس 2013م وكانت قد حددت فترة انعقاده بستة أشهر لكن الوقت لم يكن كافياً لذلك و بسبب جسامته الحدث والقضايا المطروحة التي تحتاج إلى جهد كبير ووقت أطول ناهيك عن الإعاقات من خارج أروقة المؤتمر وداخله، ولكن ها هو مؤتمر الحوار الوطني الشامل قد وصل اليوم وأنا أكتب هذه الحروف إلى اختتام أعماله بحفل رسمي رائع بتاريخ 25 يناير 2014م مجسداً روح المشاركة الواسعة لجميع القوى السياسية وغيرها ذات المشارب الفكرية والمذهبية المختلفة التي رسمت ملامح بل وجوهر شكل الدولة الاتحادية اليمنية وهنا لا نقول بأن اليمنيين قد وصلوا إلى بر الأمان بهذا العمل الجميل ولكننا نضع الدولة والمجتمع بكل فئاته على الطريق الصحيح ولا زالت الأمور تحتاج إلى عمل مشترك جبار لكل اليمنيين لا سيما المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لكي يحقق الشعب حقه في العيش الكريم بالأمن

³⁵ وزارة الشؤون القانونية , القرار رقم لسنة 2012م بشأن تشكيل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار ,ص58.
³⁶ نفس المرجع .

والاستقرار وتحسين مستوى الدخل والمعيشة وصولاً إلى الرفاه الاجتماعي الذي ينشده كافة أبناء الشعب. وللاشارة بأن فريق الحكم الرشيد قد تم تقسيمه الى ثلاث مجموعات كما يلي :

• مجموعة سيادة القانون

• مجموعة اسس السياسة الخارجية

• مجموعة كفاءة الادارة وتوازن السلطة والمسؤولية

كما وضعت العديد من الموجهات الدستورية والقانونية تضمنتها 157 مبدأً توجيهياً بالإضافة الى القرارات والتوصيات التي بلغت 38، صبت في مجملها نحو اجراء الاصلاحات المناسبة على كافة الصعد الكفيله بتحقيق الحكم الرشيد مرجع (مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الحكم الرشيد، مطابع التوجيه المعنوي 2014م ص ص 102-140)

وهنا لا بد من القول بأن المشاركة بمستوياتها المختلفة قد تحقق الشطر الكبير منها وتحققت أبعاد الحكم الرشيد السياسية الإدارية القانونية والاقتصادية والاجتماعية وفواعل الحكم الرشيد الثلاثة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بيد أن ما يجب الإشارة إليه هو أن ما تحقق لازال يرافقه العديد من الخروقات والعراقيل التي يستدعي الوقوف عنده ونحن قد خصصنا لها بنداً كاملاً فهذا لا يعني أن شروط ومعايير الحكم الرشيد قد تحققت بكل تفاصيلها لازلنا بحاجة للمزيد من الجهود الرسمية والمجتمعية لتجاوز تلك الصعاب .

2- حرية التعبير والصحافة :

تعد من أهم آليات الحكم الرشيد حرية الرأي والتعبير يمكن تعريفها على أنها الحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكتابة أو الكلام أو أي عمل فني بدون أي رقابة أو قيود حكومية بحيث تكون تلك الحرية في إطار الدستور والقانون وعليه فقد اصدرت الحكومة اليمنية القانون رقم 25 لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات³⁷.

والمهم هنا ليس السرد التاريخي للقانون بقدر ما يهمننا إفساح المجال لحرية الكلمة والرأي والكتابة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال ولحصول على المعلومة حق من حقوق المواطنين وفقاً للدستور وأحكام هذا القانون .

كما ورد في نص المادة 13 أنه لا تجوز مسائلة الصحفي عن الرأي الذي يصدر عنه أو المعلومات الصحفية التي ينشرها أو لا يكون ذلك سبباً للإضرار به ما لم يكن فعلة مخالفاً للقانون³⁸ لقد عرفت الصحافة اليمنية في عهد دولة الوحدة تطوراً ملحوظاً على مستوى النصوص القانونية التي أتاحت الفرصة للأحزاب والأشخاص بإصدار العشرات من الصحف والمجلات ذات المستويات المختلفة والقنوات الفضائية ناهيك عن ما أحدثته ثورة المعلومات من تقدم عالمي جعل اليمن على المحك بحيث أصبحت الشبكة العنكبوتية (Internet) هي الطريقة الأسرع والأوسع انتشاراً في تبادل المعلومات ونشرها بصورة سريعة جداً وفي فضاءات رحبة .

³⁷ وزارة الشؤون القانونية , قانون رقم 25 لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات , الجريدة الرسمية رقم 15 لسنة 1990,

ص3.

³⁸ نفس المرجع , ص4-6.

وعليه فقد أفسح المجال بصورة جيدة للصحفيين في التعبير عن الآراء والأفكار والحصول على المعلومة لنقلها بصورة أمينة وصادقة للعامة وبهذا يعتبر مهنة الصحافة ترمومتر تقاس بها نبض الشارع حول قضية من القضايا غير أن عملية ممارسة الصحافة وحرية الرأي والتعبير عن الأفكار يصاحبها العديد من الأخطاء والمعوقات سواء من منفذي القانون أو الصحفيين ذاتهم .

3- استقلالية القضاء وسيادة القانون :

كانت ولازالت وستظل عملية استقلالية القضاء من أهم المبادئ التي تكفل وتضمن عدالة القضاء وهي إحدى الأركان التي يقوم على أساسها الحكم الرشيد و تتجسد في مبدأ الفصل بين السلطات هذا من زاوية ومن زاوية أخرى جعل القضاء مستقلاً كأشخاص وعدم وضعهم تحت رهبة أي سلطة حاكمة وأن يخضعوا لسلطان القانون لا سواه³⁹ وبالنسبة للقضاء باليمن فقد نص الدستور اليمني في مادة 149 على (ان القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته ... الخ)⁴⁰ وقد صدر القانون رقم (1) لسنة 1991م بشأن السلطة القضائية الذي كان رئيس الجمهورية في ظلته يتولى رئاسة السلطة القضائية وذلك إلى العام 2006 م حيث أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم (15) لسنة 2006م بتعديل بنود القانون السابق والتي تخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة السلطة القضائية وأصدر قراراً بتعيين القاضي عصام عبد الوهاب السماوي للسلطة القضائية وتم الفصل بين المحكمة العليا ومجلس القضاء حيث أصدر رئيس الجمهورية قراراً رقم (5) لسنة 2012م بتعيين الدكتور علي ناصر سالم رئيساً لمجلس القضاء الأعلى واحتفظ السماوي بمكانة رئيساً للمحكمة العليا⁴¹ ورغم كل الإجراءات المتبعة لتحقيق استقلال القضاء وسيادة القانون الا ان ذلك لم يمكن السلطة القضائية من الاستقلال ناهيك هن سيادة القانون، بمعنى أنه لازال هناك سيصدره من السلطة التنفيذية على القضائية من تعيين وتشكيل السلطة القضائية والتي تمارس صلاحيات هشة وكذلك عدم استقلال كوادر السلطة القضائية عن الأحزاب السياسية بالإضافة إلى أن عدد منهم يمارسون انتهاك القانون لاعتبارات مناطقية طائفية مذهبية وأصبحت السلطة القضائية مسرحاً للصراعات السياسية وتصفية الحسابات من خلال خلق المشاكل والقضايا غير العادلة للمواطنين ويعتقد الباحث بأن أهم معضلة يعاني منها المجتمع والدولة في أن واحد سيادة القانون المفقودة بسبب الممارسات غير المسألة ابتداء بالمعنيين بتنفيذه ومروراً بالمواطنين بالدرجات الدنيا ووصولاً إلى المواطن البسيط، كما يؤكد الباحث ان عملية سيادة القانون ليست هي التي تسيطر كافة مؤسسات الدولة وإنما تيسر من خلال دهنيات القائمين عليها فبقدر ما يكون الفرد المعين على رأس أي مؤسسة يتصف بالكفاءة والفعالية والنزاهة والوعي العالي والتحرر من القيود ذات الولاءات الضيقة فأنه يسير المؤسسة بشكل جيد والعكس صحيح .

- مكافحة الفساد :

يعتبر الفساد آفة عرفتها المجتمعات البشرية منذ خلق الله الخليفة وأخذت بالتطور والتفنن من ذلك الحين إلى اليوم ومن هنا لا بد لازماً من تعريف الفساد قبل الخوض في مكافحته فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه (كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته وبصوره عامة فإنه

³⁹ محمد قايد محمد الصايدي , استقلال القضاء في اليمن بين الواقع والطموح , بحث غير منشور , 2013.

⁴⁰ وزارة الشؤون القانونية , دستور الجمهورية اليمنية 2001, مرجع سابق , ص102.

⁴¹ محمد قايد محمد الصايدي , مرجع سابق , ص7-8.

يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة) وتتجلى مظاهرها في الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز وسوء استخدام السلطة، التزوير، اختلاس المال العام، العمولات التهرب الضريبي، بيع المناصب .. الخ⁴² .

وقد اتخذت الحكومة اليمنية العديد من التدابير والإجراءات الرامية إلى مكافحة الفساد وكان أول إجراء قامت به هو المصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وذلك بالعام 2005م ثم أصدر قانون الإقرار بالذمة المالية ومكافحة الفساد عام 2006م وبالتالي إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 2007م وصدر قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وأُنشأت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات كما صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب⁴³ .

وقد سعت الهيئات المذكورة إلى ممارسة صلاحيتها على مستوى الواقع المتخبط بالفساد بكل مستوياته باليمن سواء على المستوى المالي والإداري والاقتصادي إلى اخره فعلى سبيل المثال لقد قامت هيئة مكافحة الفساد بإحالة العديد من المسؤولين الى نيابة الأموال العامة بتهم فساد منهم مدير عام الشؤون المالية ومدير الحسابات بوزارة الزراعة وكذلك عدد من الموظفين مصافي عدن بتهمة التزوير في محررات رسمية وتدوين بيانات غير صحيحة بهدف الاستيلاء على المال العام وكذا عدد من موظفي جامعة إب لاستغلالهم الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة⁴⁴. ولإفادة فأن البلاغات والشكاوى التي تلقتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد منذ إنشائها بلغ (435) إلى تاريخ 23 نوفمبر 2013م ولكنها تعجز عن التحقيق مع الوزراء والنواب في مجلس النواب أو نواب الوزراء ورئيس الوزراء ونوابه بسبب تعارض قانون الهيئة مع قوانين أخرى منحت المذكورين حصانة وحدده طريقة التحقيق معهم من خلال القانون شاغلي الوظائف العليا الذي ينص (أن إحالة رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم إلى التحقيق أو المحاكمة عما يقع منهم من جرائم أثناء تادية أعمال وظائفهم أو بسببها بناء على قرار من رئيس الجمهورية أو اقتراح خمسة أعضاء من مجلس النواب وموافقة ثلثي أعضاء المجلس⁴⁵ . وبناء عليه فإن عملية مكافحة الفساد باليمن لازالت في بداية الطريق وتحتاج إلى المزيد من الجراءة والشجاعة في اتخاذ قرار تساوي بين مجرمي الفساد سواء كانوا في أعلى الهرم أو قاعدته مع وضع الضوابط اللازمة لكي لا يكون الاتهام بالفساد أمراً عاري عن المصداقية والمدعم بالمعلومات والبراهين الدامغة على فعله .

ثانياً : المساءلة :

هي مبدأ متنوع المستويات بوصفة أساساً للحكم الرشيد على كافة الأعمال الحكومية ويمكن تقسيم المساءلة إلى ما يلي:

- المسائلة العامة : وهي التي تعني الإفصاح عن كل الأعمال من طرف من يمثلون السلطة سواء كانوا منتخبون أو غيرة وتسمى هذه المسائلة بالشفافية والمسؤولية .

⁴² سامر مؤيد , الفساد الإداري صور شتى الخطر واهم , مجلة النزاهة , العدد 14 لسنة 2012, تصدر عن الهيئة العليا لمكافحة الفساد , صنعاء .ص29.

⁴³ ياسين عبده سعيد , اليوم العالمي لمكافحة الفساد , مجلة النزاهة , مرجع سابق , ص1.

⁴⁴ مجلة النزاهة , مرجع سابق , ص5-7.

⁴⁵ علي عبد الجليل , صحيفة المؤتمر , العدد 2899 الصادر بتاريخ 23 كانون الثاني 2013 م .

- المسائلة الخارجية :وتعني أن يقوم المواطنون بمسائلة المسؤولين الرسميين من خلال التصويت أو حملات الدفاع عن حقوق الشعب أو المراقبة المباشرة للمؤسسات العامة .
 - المسائلة الداخلية : بمعنى أن تساءل مؤسسة عامة مؤسسة عامة أخرى مثل مسائلة البرلمان للحكومة أو هيئة المناقصات والمزايدات على المناقصات وغيرها
 - التنافسية : هي حجر أساس المسائلة وتعني أن تتوفر للمواطنين فرصة الاختيار من بين البدائل المطروحة للمرشحين لتمثيلهم بالمؤسسات العامة،⁴⁶ الحكم الجيد.
- ولتجسيد عملية المسائلة بكل مستوياتها بالجمهورية اليمنية فإنها قد مارستها من خلال العديد من المؤسسات مثل مجلس النواب الذي يمارس اختصاصات الرقابية إلى جانب التشريع (سن القوانين) في الرقابة على الحكومة بجميع مؤسساتها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وهيئة المناقصات والمزايدات وهيئة الرقابة على المناقصات والمزايدات .. الخ وتمارس جميع هذه المؤسسات المسائلة الداخلية التنافسية وكذا المسائلة الخارجية من خلال استجواب أعضاء مجلس النواب للحكومة مجتمعة أو مجموعة بعينها أو وزير محدد حول قضية من القضايا كما أن التنافسية تمثلت في الانتخابات المتعددة الاحزاب استفتاء على الدستور انتخابات رئاسية، نيابية، محلية⁴⁷.
- وفيما يتعلق بالشفافية فإن الحكومة اليمنية قد أصدرت القانون رقم 13 لسنة 2012م بشأن الحق في الحصول على المعلومات وقد تكون القانون من 66 مادة موزعة على ستة أبواب ضمنت للمواطنين حق الحصول على المعلومات الأساسية وممارستها في حدود القانون كما يجوز للأجانب الحصول على المعلومات شرط المعاملة بالمثل المادة 4. بيد أن جميع المؤسسات المعنية بالمسائلة المذكورة سابقاً بالإضافة إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص لم تمارس صلاحيتها بالشكل المطلوب فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مجلس النواب قد استدعى الحكومة للاستجواب غير مرة لكنها رفضت الحضور وكان آخرها بتاريخ 17 يونيو 2012م حينما استدعي مجلس النواب الحكومة لاستجوابها حول رفع سعر مادة الديزل فرفضت واعتذرت عن الحضور وكذلك وزير المغتربين ووزير الداخلية ووزير الشؤون القانونية⁴⁸ . وهو أمر يلقي بظلاله على جميع المؤسسات المعنية بالمسائلة والمحاسبة والشفافية فإذا كان مجلس النواب لا يستطيع ممارسة صلاحياته الدستورية والقانونية وهو أعلى سلطة فكيف بباقي المؤسسات فالمسائلة بكل جوانبها لا زالت دون المأمول وتحتاج إلى المزيد من الجهد في نشر الوعي على جميع فئات الشعب لما تمثله من تجفيف لمنابع الفساد وتحقيق الحكم الرشيد الذي أضحي هدفاً للعديد من الدول النامية والتي منها الجمهورية اليمنية .

المبحث الثالث

معوقات الحكم الرشيد وسبل الخلاص منها بالجمهورية اليمنية المطلب الأول : معوقات الحكم الرشيد

⁴⁶ البنك الدولي , الحكم الجيد تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا , مرجع سابق ,ص 21-22.

⁴⁷ محمد حسين الفرح , الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب باليمن , سعيد الجناحي , الدورة الانتخابية .

⁴⁸ WWW.ALMASDARONLINE.COM24/6/2012

لا ريب في أن هناك العديد من المعوقات والإخفاقات التي تكبح الدولة في بلوغ الحكم الرشيد منها ما هو موجود في البيئة الإقليمية والدولية ومنها ما اختصت به البيئة اليمنية مع الاختلاف في النسب لتلك العراقيل من دوله لأخرى .

أولاً : المعوقات الموجودة في البيئتين الدولية والمحلية :

1- الفساد :

أكد أن الفساد ظاهرة عالمية ليست حكراً على دولة دون أخرى أو مجتمع دون غيره لكن تتفاوت نسبة من مؤسسة لأخرى داخل كل دولة وذلك لارتباطه بدرجة أساسية بمستوى الدخل والرفاهة الاجتماعي وكذلك مستوى الوعي والنزاهة لدى القائمين على تلك المؤسسات والدول واليمن أصبح الفساد على المستويات كافة سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية وغيرها وأضحى الفساد آفة تلتهم مقدرات وإمكانات الشعب اليمني مالياً وإدارياً واقتصادياً ... الخ حيث أن ترتيب اليمن في تقرير الشفافية والنزاهة الدولية الصادر في 2013م حول مؤشرات مدركات الفساد احتلت المرتبة (156) من بين (177) دولة وهي درجة متأخرة تؤكد استشراف الفساد وحصلت على (23) درجة وقد سجلت اليمن تراجعاً في مستوى النزاهة ومدركات الفساد حيث كانت في تقرير 2009 تحتل المرتبة (154) وأصبحت في المرتبة (156) عام 2012 وفي النزاهة حصلت الدرجة (18) من 100 مسجلة تراجعاً كبيراً في مستوى النزاهة بنسبة (5) درجات عما كانت عليه في العام 2009⁴⁹ ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى العديد من الأسباب منها :

- ضعف الدور الرقابي والمحاسبي لجميع المؤسسات المعنية مثل البرلمان وأجهزة الرقابة
 - هشاشة الأداء للمؤسسات المعنية بمحاربة الفساد الرسمية وغير الرسمية
 - تدني دور وسائل الإعلام في تعريث الفساد والفاستين للرأي العام
 - قصور أداء منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ممارسة الرقابة والشفافية .
- وبهذا جاءت اليمن من بين الدول الأكثر فساداً في العالم . ويعد الفساد على اختلاف درجاته ونسبة أحد أهم معوقات الحكم الرشيد باليمن والذي يشكل استشرافه بهذه الصورة أهم التحديات العصية على الحل في ظل هذه الظروف .

2- عدم استقلال القضاء وسيادة القانون :

إن استقلال القضاء باليمن بمعناه الموضوعي ظل نصوصاً أو حبراً على ورق كما يقال فلعل المتابع للشأن القضائي من حيث الاستقلال وسيادة القانون يرى بأنها لم تتل استقلال العملي الفعلي على المستوى المالي والإداري والقضائي بل ضلت تحت وصاية السلطة التنفيذية وذلك بسبب تأثير الخلفية التاريخية عليها وضعف القضاء الرسمي، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد القضاء القبلي ناهيك عن قصور النصوص التشريعية القضائية وقلة كادر السلطة القضائية وغيرها⁵⁰ بالإضافة إلى أن نفقات ومصاريف السلطة القضائية يتم صرفها من وزارة المالية أي السلطة التنفيذية وأن إيرادات المحاكم تعود لوزارة المالية وبمعنى آخر لا زالت السلطة التنفيذية هي المتحكم في

⁴⁹ موقع نشوان نيوز, 2013/12/5م .

⁵⁰ مصطفى عبد الرقيب عبد الواحد , رؤية حول إصلاح بعض جوانب القصور في السلطة القضائية , في كتاب الأبحاث العلمية لمؤتمر الحوار الأكاديمي , أملاك للطباعة والنشر , 2013, ص546.

جوانب كثيرة من السلطة القضائية⁵¹ وهو ما يمثل عائقاً أمام سيادة القانون والوصول إلى الحكم الرشيد الذي يتطلب سلطة قضائية مستقلة استقلالاً تاماً وسيادة القانون على جميع المواطنين دون تمييز .

3- ظاهرة الإرهاب :

التي تعيق بلوغ الحكم الرشيد لما تمثله من تحدي على المستوى الأمني الذي لا شك يؤثر في جميع مناحي الحياة (سياسياً، ثقافياً، اجتماعياً، وسياحياً).

4- عدم فاعلية الحكومة :

ويعد هذا عائقاً بنوياً بحيث أن التعيينات للحكومة تكون خاضعة لنتائج الانتخابات أو الاتفاقات لقوى السياسية القائمة على التقاسم أو الائتلاف التي تسعى لتحقيق مزاج الحكم القائم وفي حالات أخرى التوازن السياسي والتمثلية الرمزية لفئات اجتماعية أو اثنية أو جغرافية كما هو حاصل اليوم باليمن من تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي تعد هزيلة في أدائها لوظائفها وغير قادرة على تنفيذ برنامجها بسبب المناكفات السياسية والصراعات الحزبية داخل الإطار البنوي للحكومة مما يجعلها عاجزة عن أداء دورها وتحقيق أهدافها بالصورة الكاملة .

ثانياً: المعوقات الموجودة بالبيئة المحلية :

1- **التركيبة الاجتماعية القبلية :** تعد التركيبة الاجتماعية القبلية إحدى عوائق الحكم الرشيد بسبب انجرارها للماضي واحتكامها للأعراف التقليدية التي لا شك تعيش حالة صراع مع الحداثة والتطور المؤسسي لكل أدوات الدولة المدنية الحديثة المنشودة.

2- **انتشار السلاح :** كما أن ظاهرة انتشار السلاح في أيدي المواطنين بالصورة الموجودة يعتبر من العراقيل نحو تحقيق الحكم الرشيد حيث تذكر بعض المصادر أن ما يزيد عن 62 مليون قطعة سلاح متوفرة لدى المواطنين في عموم محافظات الجمهورية وهذه إحصائية سابقة للأزمة السياسية التي عرفتها اليمن منذ مطلع العام 2011م حيث أن الأزمة أجمت الصراعات السياسية وقد بلغت في بعض المناطق إلى المواجهة المسلحة ابتداء بالعاصمة صنعاء (الحصبة) بين القبائل والدولة مروراً بمديريات أرحب ونهم وغيرها التي حصل فيها نهب المعسكرات بكامل عتادها وسلاحها .. الخ الأمر الذي فاقم من المشكلة ويعد هذا في نظر الباحث عائقاً وتحدياً كبيراً أمام بناء الحكم الرشيد.

3- **ظاهرة الإرهاب :** ظاهرة الإرهاب ليست خاصة بالمجتمع اليمني ولكن انتشارها وكثرة أعداد المنتسبين إليها جعلها خصوصية يمنية حيث أصبح تنظيم القاعدة العالمي يجعل اليمن ملجأً آمناً لخليته في جزيرة العرب في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة بالإضافة إلى تبني التنظيم لعمليات نوعية مثل حادث تفجير ميدان السبعين بتاريخ 2012/5/21م التي أصابت 96 جندياً بين قتيل وجريح⁵² وحوادث ومحاولات احتلال محافظة أبين في فترة متصلة بالأعوام 2011-2012م وكذلك في شبوه ومأرب والبيضاء رداً .. الخ والتي كان آخرها حادث تفجير داخل مجمع الدفاع بالمستشفى بتاريخ 2013/12/5م والذي أودى بحياة 56 قتيل و215 جريح⁵³ وكان هذا الحادث هو الاعنف ويحمل دلالات واسعة حيث استطاع اختراق احصن مكان داخل العاصمة صنعاء .

⁵¹ محمد فايد محمد الصايدي , مرجع سابق ,ص14.

⁵² غالب العنسي , من واقع الحياة جريمة السبعين اهتزت لها المشاعر والأبدان 2012/5/23م

⁵³ أحمد علي الأشول , تقرير أولي حول انفجار وزارة الدفاع 2013/12/6م .

4- الصراعات الطائفية والمذهبية: طفت إلى السطح مع بداية الأزمة السياسية باليمن الصراعات الطائفية المذهبية بين جناحين الشيعة (الحوثيين) والسنة السلفيين والإصلاح وقد بلغت المواجهات المسلحة لمليشيات الطرفين ابتداء من منطقة دماج بمحافظة صعده شمال اليمن لتمتد إلى محافظة الجوف وعمران وحجة وصنعاء حيث أصبحت المعارك والتي راح ضحيتها العشرات من القتلى والمئات من الجرحى من الطرفين وهو ما يجعل هذا الصراع معوقاً لبناء الحكم الرشيد.

بالإضافة إلى ما سبق من معوقات للحكم الرشيد فإنه يمكن طرح المعوقات التالية:

أ- **الفقر** : تعد اليمن من بين الدول الأقل نمو والأكثر فقراً على المستوى العالمي حيث تحدث مسئول رفيع في وكالة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بتاريخ 2013/5/16م عن الوضع الإنساني والمتدهور باليمن والذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المكاسب السياسية مشيراً إلى حاجة أكثر من نصف عدد السكان المقدر عددهم بـ 24 مليون نسمة للمساعدة الإنسانية وأوضحت وثيقة الحاجات الإنسانية لليمن 2014م الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ان العدد المقدر 14.7 مليون نسمة أي ما نسبته 58% من السكان تأثر بالأزمة الإنسانية وسوء الإدارة والإجهاد البيئي، وغياب الاستقرار السياسي والمعالجة ذلك فقد أطلقت نداء لجمع 116 مليون \$ لإغاثة اليمن⁵⁴. وتؤكد المصادر ذاتها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الغذاء وتفشي أمراض فتاكة هذه الأمور وغيرها تشكل عائقاً للجمهورية اليمنية في تحقيق الحكم الرشيد .

ب- **الأمية** : تفيد المصادر بأن نسبة الأمية الأبجدية تمثل نسبة عالية جداً في أوساط المجتمع اليمني وترتفع أكثر في صفوف النساء حيث تشكل نسبة الأمية 64% خلال الأعوام 2007-2011م

ت- **التخلف** : العنصرين السابقين الذكر يزيدان من التخلف على اختلاف درجاته سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية وتكنولوجية ... الخ

هذه العناصر وغيرها تضاف إلى المعوقات لبناء حكماً رشيداً بالجمهورية اليمنية .

المطلب الثاني : سبل تجاوز معوقات الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية

إن الطرق الناجعة لبناء حكم رشيد بتجاوز كافة المعوقات يتطلب تحقيق المعايير التالية :

1- **بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون** : إن التحولات الحاصلة على مستوى النظام الدولي الجديد وبفعل ترجمات الرئيس ميخائيل غوربتشوف وانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين أدى إلى تأسيس نظام دولي جديد تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها وإخضاع بقية دول العالم لها⁵⁵ وفرض نموذج قائم على معايير النظام الرأسمالي القائم على ما يلي :

أ- الديمقراطية السياسية

ب- احترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير

ت- اقتصاد السوق (الليبرالي)

ث- العدالة والمساواة

⁵⁴ منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية , إسماعيل ولد الشيخ , جنيف , 16 مايو 2013.

⁵⁵ عبد القادر رزيق المخادمي , النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2006, 3, ص 26.

ج- المواطنة المتساوية

وبالتالي أصبحت النظم السياسية في العالم تصنف وفقاً لمعايير فعاليتها ودرجة سرعتها في أدائها لوظائفها على كافة الصعد، ومن هنا فقد صنفت إلى نظم سريعة الاستجابة مع متطلبات البيئتين الداخلية والخارجية بفعالية وأخرى بطيئة وراكدة في الاستجابة والحركة ودرجة فاعليتها ضئيلة جداً⁵⁶.

وقد صنفت الجمهورية اليمنية من الدول البطيئة في الاستجابة لمتطلبات البيئة الخارجية والداخلية بسبب ضعف الدولة بكل مؤسساتها وعليها يجب بناء دولة مؤسسات تبسط نفوذها على كامل ترابها الوطني، ويسود فيها القانون فوق جميع المواطنين على قدم المساواة بالإضافة إلى سحب السلاح وصفة تدريجية من يد المواطنين ابتداءً بالسلاح الثقيل والمتوسط ثم الخفيف .

2- **تفعيل دور أجهزة المسائلة والمحاسبة** : بما يحقق الحفاظ على المال العام والوظيفة الحكومية والخاصة من خلال سلامة الإجراءات وفعالية مؤسسات البرلمان مكافحة الفساد الرقابة والمحاسبة المناقصات والمزايدات واعتماد الشفافية وتسهيل الحصول على المعلومات لما في شأنه اشتراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق النزاهة والتخفيف من حدة الفساد المالي والإداري والاقتصادي والسياسي... الخ .

3- **إجراء إصلاحات دستورية وقانونية** : بما أن القصور الدستوري القانوني يمثل درجة بطيئة من الاستجابة للمتطلبات فإنه يجب إجراء تعديلات دستورية وقانونية بما يواكب التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية وذلك من خلال إخضاع رئيس الجمهورية ونائبة للمسؤولية الجنائية عن الجرائم التي قد يرتكبها أثناء أدائها لمهامها وكذلك الوزراء ونوابهم ومن في مستواهم . إزالة التعارض والتضارب بين قانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة الفساد⁵⁷ وكذا القوانين الأخرى

4- **إحداث تنمية شاملة مستدامة** : لن يتحقق الحكم الرشيد بالصورة المرسومة نظرياً إلا من خلال إيجاد تنمية شاملة ومستدامة على المستوى الثقافي الاجتماعي السياسي الاقتصادي والبيئي والتكنولوجي سيما الجوانب المتصلة بالتعليم المواكبة للمتغيرات الإقليمية والدولية لأن التعليم يستطيع تغيير خارطة المستقبل . وأن التشاركية بين أعمدة التنمية المستدامة والشاملة الثلاثة، الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني لا شك سيسهم في تحقيق الحكم الرشيد .

5- **إصلاح أجهزة العدالة** : تعتبر العدالة من القواعد الأصيلة التي أقامها الإسلام ليس على مستوى نظام الحكم فقط وإنما في علاقة الإنسان بذاته وعلاقته بالآخرين وفي علاقة الحاكمين والمحكومين⁵⁸ بهما لكن تظل أجهزة العدالة في اليمن تعاني فساداً منظماً ابتداءً من اطالة المحاكمات بين المتخاصمين فعلى سبيل المثال للحصر فأن هناك قضايا تستمر لأكثر ثلاثة عقود دون الفصل فيها . مروراً بالفساد الإداري والمالي الذي أمسى منتشراً وعليه لا بد من إصلاح شامل لأجهزة العدالة القضائية والرقابية بما ينفذ الحق والإنصاف والعدل والقانون .

⁵⁶ شايف علي شايف جار الله , دور الإصلاحات السياسية في بناء الحكم الرشيد , بحث مقدم لجامعة الجزائر كلية العلوم السياسية 2007,ص2.

⁵⁷ محمد منصور محمد الصايدى , معوقات تطبيق الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية وسبل معالجتها , في كتاب الأبحاث العلمية لمؤتمر الحوار الأكاديمي , مرجع سابق,ص94.

⁵⁸ عادل صالح ناصر طماح , معايير الحكم الرشيد في النظام الإسلامي , في كتاب1 , الأبحاث العلمية لمؤتمر الجوار الأكاديمي , مرجع سابق,ص32.

6- تحقيق المشاركة المطلوبة : تعد المشاركة ركيزة أساسية لبلوغ الحكم الرشيد وتعني المشاركة أن لكل فرد من افراد المجتمع الحق في صنع القرارات التي لها تأثير على حياته سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتجسيدا لمفهوم المشاركة يرتكز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامجها للتنمية البشرية على ثلاثة مكونات هي :

أ- تنمية الإنسان

ب- التنمية لأجل الإنسان

ت- التنمية بالإنسان⁵⁹

فإذا كانت اليمن قد عرفت المشاركة ضمن مستويات مختلفة فإنها تظل محفوفة بالانتهاكات والخروقات والجرائم الانتخابية التي تعد في أدنى مستوياتها رغم تحسنها بفعل انتظام العملية الانتخابية لكن سرعان ما توقفت تلك العملية حيث أن انتخابات مجلس النواب كان المفترض أجزائها في 27 ابريل 2009م ولكن وبسبب الصراعات والخلافات الحزبية تم عرقلتها إلى يومنا هذا .

وعليه فإن انتظام ودورية الانتخابات والمشاركة الواسعة تسهم في تطوير بناء الحكم الرشيد .

7- تقسيم البلاد إلى أقاليم : يرى بعض المفكرين والمحللين أن البلدان التي لا تستطيع مؤسساتها ممارسة سيادتها على كامل ترابها الوطني لا بد من تقسيمها، لأن بقائها بهذا الحال يمثل بؤرة حاضنة للإرهاب وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وفقاً لمشروع الشرق الأوسط الجديد⁶⁰ البيئة الحاضنة للإرهاب فكراً وعملاً⁶¹ واليمن جزء من هذا المشروع والتي لا تستطيع الحكومة اليمنية السيطرة على أراضيها بالكامل الأمر الذي أدى إلى جعلها منطقة آمنة للإرهاب وتجارة السلاح ومنطقة عبور للمخدرات والهجرة غير المشروعة ويفرى البعض بأن تقسيم الجمهورية اليمنية إلى أقاليم سيسهم في إنشاء مؤسسات على مستوى كل إقليم (حكومة، شرطة، برلمان ...) الشيء الذي سيحقق كثير من الأهداف التنموية ويبسط نفوذ حكومات الأقاليم على مساحات أوسع مما هي عليه الآن في ظل الحكومة المركزية وهذا يعد استجابة وتنفيذ لمشروع الشرق الأوسط الكبير والرؤية الأمريكية الطامحة والحاكمة للعالم، والتي من ضمنها تقسيم العالم إلى مجالات حيوية والتي فيها المحور الجغرافي السياسي للسيطرة على الثروات والموارد.⁶²

8- التدريب والتأهيل وبناء القدرات: لا بد من وضع برامج لتدريب وتأهيل القائمين على المؤسسات بما يحقق الغية من وجودها وبالتالي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب لأن ما يجري في بلادنا هو العكس تماماً يعين الطبيب وخريج الزراعة وزيراً للخارجية والمهندس وزير للتربية والسياسي وزيراً للسياسة والعسكري وزيراً للمغتربين وهلم جرا... الخ وعوضاً عن تدريبهم كلاً في مجال تخصصه ومن ثم تعينه لكي تستفيد المؤسسة التي سيعين فيها من خبراته الدراسية والتدريبية يتم تعيين أشخاص ليس لهم علاقة بالمؤسسة من حيث التخصص وبناءً عليه فإنه يجب الاعتماد على التخصص والتدريب والتأهيل للقيادة الإدارية السياسية الاقتصادية على مستوياتها العليا والوسطى والدنيا ومتابعة كل جديد في جوانب التخصص وعكسها في الأداء المؤسسي وذلك لردم الفجوة بيننا ومن سبقونا في

⁵⁹ محمد منصور محمد الصايدي , مرجع سابق , ص79.

⁶⁰ يظن إلى جانب الوطن العربي , تركيا , إيران , أفغانستان , باكستان , وإسرائيل .

⁶¹ عبد القادر رزيق المخادمي , مرجع سابق , ص254.

⁶² نفس المرجع , 256-257.

شتى ميادين العلم والمعرفة والاعتماد على سياسة الخطوة تلو الخطوة لأن بناء الإنسان والمؤسسات يحتاج إلى وقت طويل .

الخاتمة :

سعت حكومات الجمهورية اليمنية المتعاقبة منذ وقت ليس بالقريب لإجراء بعض الإصلاحات على المستويات الإدارية والمالية والاقتصادية من خلال تبني برنامج الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي بالعام 1995م بالإضافة إلى إجراء إصلاحات دستورية قانونية وإصلاح أجهزة العدالة وإنشاء مؤسسات تعنى بمكافحة الفساد والرقابة عليه غير أن إشراك المواطنين في عملية رسم السياسات وصنع القرارات اقتزن مع تحقيق الوحدة اليمنية 22 مايو 1990م والتي أفسحت المجال لإجراء الانتخابات التنافسية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية ابتداءً بالاستفتاء على دستور دولة الوحدة والانتخابات الرئاسية والمحلية وظهور آلاف من منظمات المجتمع المدني .بيد أن تبني معايير الحكم الرشيد لم يتم الحديث عنها وصياغتها في برامج قابلة للتطبيق لم تكن إلا مع صياغة الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م وذلك بداية الألفية الثالثة كاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية في تبني مبادئ الحكم الرشيد الذي يقوم على جملة من المعايير منها ما كان يمارسه اليمنيون من قبل مثل الانتخابات التشاركية والمجتمع المدني وكذا إجراء الإصلاحات المختلفة التي تصب في مجملها في اتجاه بناء الحكم الرشيد .

لكن تظل تلك الإصلاحات المنفذة على أرض الواقع على المستويات السياسية الدستورية والقانونية القضائية الاقتصادية وفقاً لمبادئ التظيمينية (الإندماج) والمسائلة والمحاسبة دون المستوى المأمول لما يصاحبها من إخفاقات وتشوهات وعراقيل عند التنفيذ مما يجعل أكثر الإصلاحات الهادفة إلى بناء الحكم الرشيد لا تعد كونها حبراً على ورق نظراً للقصور لعدد من العوامل التي يمكن ذكرها ضمن النتائج كما يلي :

النتائج:

- 1- إن الجمهورية اليمنية لديها تجربة متواضعة في إتجاه بناء الحكم الرشيد
- 2- إن التجربة ضعيفة وتتقدم ببطء شديد بل وتراجع في بعض الأحيان
- 3- مبادئ الحكم الرشيد مثالية لدرجة عدم قدرة أي دولة تنفيذها بحذافيرها
- 4- الفساد أصبح آفة منتشرة على جميع المستويات في مؤسسات الدولة اليمنية
- 5- عدم استقلال السلطة القضائية وعدم نزاهتها في أداء مهامها
- 6- المشاركة السياسية لا زالت تعاني العديد من الخروقات والعراقيل والجرائم الانتخابية
- 7- عدم فاعلية الحكومات سيما الائتلافية منها التي عاشت حالات الصراع السياسي والولاءات الحزبية الضيقة
- 8- إن ظواهر الفقر الأمية التخلف الإرهاب انتشار السلاح والتركيبية الاجتماعية القبلية تعد عائقاً أمام بناء الحكم الرشيد .
- 9- إن المسائلة والمحاسبة والرقابة والشفافية قيم لازالت في مستوياتها الدنيا والشفافية محكومة بثقافة السرية (الممنوع، سري للغاية، محدود التداول .. الخ) الماضوية باليمن .

10- إن المجتمع المدني والقطاع الخاص لازال دورهما لا يواكب اعتمادهما كضلعان في أحداث التنمية الشاملة والمستدامة إلى جانب الحكومة اليمنية .

التوصيات :

توصي هذه الدراسة بما يلي :

- 1- الحفاظ والاستمرار في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد وفقاً لخطى مدروسة بعناية مع الاستفادة من تجارب من سبقونا في هذا المضمار مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية، الثقافية، الدينية، للمجتمع اليمني.
- 2- تفعيل دور المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بما يكفل الحد من ظاهرة تغلغله ومحاصرته ومعاينة الفاسدين بهذا وجد سوء في أعلى السلم الوظيفي أو أوسطه أو أدناه مع إيلاء معايير النزاهة الكفاءة الفعالية والشرف الاهتمام اللازم عند التعيين أو الانتخاب للمسؤولين (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب)
- 3- تأهيل جميع كوادر السلطة القضائية بما يمكنهم من ممارسة وظائفهم بحيادية ونزاهة وإحقاق الحق وإزهاق الباطل مؤكداً على استقلال المؤسسات العدلية مالياً، إدارياً وقضائياً .
- 4- تفعيل دور المشاركة السياسية من خلال النظام ودورية الانتخابات على المستويات كافة وفقاً لقيم الديمقراطية ومحاسبة المخلين بالقوانين واللوائح والأنظمة وتعديلها بما يضمن فاعليتها لأداء جميع المهام المناطة بها .
- 5- يجب عند تشكيل الحكومات الائتلافية مراعاة حسن الاختيار للوزراء وغيرهم من القياديين بحيث يتمتع المعينين بقدرة فائقة على الإقناع بالحوار المبني على الشفافية وتغليب مصلحة الوطن على ما عداها .
- 6- ينبغي توظيف جميع الاستراتيجيات المعينة بالتخفيف من حدة الفقر والتخلص من الأمية والتخلف على كافة الصعد ورفدها بالإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية الكفيلة برفع مستوى دخل الفرد والقضاء على الأمية .
- 7- يجب على الدولة الحيلولة دون انتشار الفكر المتطرف في صفوف الشباب وتفعيل دور المؤسسات الدينية وفقاً لمبدأ الوسطية والاعتدال مع إيجاد فرص عمل للشباب ومكافحة الفقر الذي تعد من الأسباب الرئيسية للإرهاب
- 8- تفعيل الشراكة الإقليمية والدولية بصورة أكثر فعالية لأن مخاطر الإرهاب لا تمس وتستهدف مجتمع دون آخر وليست لصيقة بدين أو بعرف فالإرهاب لا دين له ولا وطن ومع إيلاء انتشار السلاح في أيدي المواطنين باليمن وغيرها أهمية بل وسحبة من أيديهم سيما التقليل منه ثم المتوسط وحصر بقية الأصناف على المستوى القريب والترخيص لها
- 9- لا بد من إذابة الفوارق والامتيازات المسيطرة على التركيبة الاجتماعية باليمن باعتبار عائقاً أمام المساواة وتحقيق الحكم الرشيد
- 10- يجب تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني وفقاً للمعايير العصرية التي وضعت هذان القطاعان إلى جانب الدولة في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة وهذا لن يتأتى إلا من خلال تأهيل وتدريب القائمين على هذان القطاعان بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والناجحة في هذا السياق .

قائمة المراجع

- 1- حسين عبد القادر، الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بالفايد، تلمسان 2012.
- 2- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب الفساد والحكم الصالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1.
- 3- عبد الرزاق المقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1.
- 4- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمائية (Governance) قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بيروت، ط1 .
- 5- خالد حسين اليماني، تقرير بعنوان (المشاركة في الندوة الدولية من اجل ممارسة الحكم الجيد لنشر قيم الإنسان، 15-16 سبتمبر 2001.
- 6- خيرة عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، الجزائر، بحث غير منشور، جامعة الحاج لخضر . باتنة .
- 7- WWW.unpd.org
- 8- سفيان فوكة ومليكة بو ضياف، الحكم الراشد والاسترشاد السياسي ودوره في التنمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، الشلف 2008.
- 9- عمار بوحوشي، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط2، 2006.
- 10- د. محمد غربي، الديمقراطية والحكم الرشيد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسية والقانون :عدد خاص افريل 2011، الجزائر، ط1.
- 11- أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير 2008، نابلس، فلسطين .
- 12- بولادويريانسكي، مبادئ الحكم الرشيد، 2004 .
- 13- تقرير التنمية البشرية 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، مطبعة كركي، 2004.
- 14- البنك الدولي، الحكم الجيد، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دار الساقى بيروت لبنان، ط1، 2004.
- 15- نبيل سمان القدسي، أثر الإصلاحات الإدارية على ترشيح وتقويم هيكل الوظائف والأجور في الجمهورية اليمنية دراسة مقارنة بتجربة المملكة الأردنية الهاشمية، مطبعة التوجيه 2010، اليمن، صنعاء ط1.
- 16- عبد الحكيم الشرجبي، أهمية الإصلاحات ومكافحة الفساد في اليمن (نحو بلورة لرؤية المانحين) بحث غير منشور، 2005.
- 17- هي..... في مطلع الألفية الجديد.
- 18- طه أحمد الفسيل، أهمية تعزيز منظومة الحكم الجيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في كتاب منظومة الاصلاحات الوطنية الواقع وآفاق المستقبل، معهد الميثاق، مطابع التوجيه، ط1، 2007.
- 19- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية اليمن الاستراتيجية 2025.

- 20- اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الكتاب الإحصائي للانتخابات النيابية الرئسية مطابع الحبشي الحديثة صنعاء .
- 21- موقع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء 2002-2005 www.scer.com-14/1/2014
- 22- أحمد عبدالله الصوفي وآخرون، التحولات الديمقراطية في اليمن، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء .
- 23- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في 27 ابريل 2003م .
- 24- شايف علي شايف جار الله، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية باليمن، أطروحة ماجستير، 2006، ص167.
- 25- الموسوعة الحرة اليمن الانتخابات الرئسية والمحلية بتاريخ 2014/1/23 ar.wikipedia.org
- 26- دستور الجمهورية اليمنية، 2001، المادة 112.
- 27- مركز كارتغي للشرق الأوسط، نتائج الانتخابات الرئسية والمحلية في اليمن، 2008، بيروت .
- 28- وزارة الشؤون القانونية، القرار رقم 30 لسنة 2012م بشأن تشكيل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار .
- 29- وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم 25 لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات، الجريدة الرسمية رقم 15 لسنة 1990.
- 30- محمد قايد محمد الصايدي، استقلال القضاء في اليمن بين الواقع والطموح، بحث غير منشور، 2013.
- 31- سامر مؤيد، الفساد الإداري صور شتى الخطر واهم، مجلة النزاهة، العدد 14 لسنة 2012، تصدر عن الهيئة العليا لمكافحة الفساد، صنعاء .
- 32- علي عبد الجليل، صحيفة المؤتمر، العدد 2899 الصادر بتاريخ 23 كانون الثاني 2013م .
- 33- محمد حسين الفرح، الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب باليمن، سعيد الجناحي، الدورة الانتخابية .
- 34- WWW.ALMASDARONLINE.COM 24/6/2012
- 35- موقع نشوان نيوز، 2013/12/5م .
- 36- مصطفى عبد الرقيب عبد الواحد، رؤية حول إصلاح بعض جوانب القصور في السلطة القضائية، في كتاب الأبحاث العلمية لمؤتمر الحوار الأكاديمي، أملاك للطباعة والنشر، 2013.
- 37- غالب العنسي، من واقع الحياة جريمة السبعين اهتزت لها المشاعر والأبدان 2012/5/23م .
- 38- أحمد علي الأشول، تقرير أولي حول انفجار وزارة الدفاع 2013/12/6م .
- 39- منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إسماعيل ولد الشيخ، جنيف، 16 مايو 2013.
- 40- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
- 41- عادل صالح ناصر طماح، معايير الحكم الرشيد في النظام الإسلامي، في كتاب 1.